

تُطلق الحكومة الموريتانية بين الحين والآخر وعوداً بدعم الاستثمار وبناء اقتصاد وطني قائم على الإنتاج والتنافسية، لكن الواقع يعكس فجوة عميقة بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية. حولاً أحلام التنمية إلى سراب، 1. الفساد: السرطان الذي ينخر جسد الاقتصاد لا يمكن فصل تحديات الاستثمار في موريتانيا عن ظاهرة الفساد المستشري، فالمؤسسات العامة، بل عبر شبكة معقدة من العلاقات والولاءات. 2. احتكار النخب: إمبراطوريات الفساد تقتل الإنتاج تتحكم مجموعة من رجال الأعمال المرتبطين بمراكز النفوذ في مفاصل الاقتصاد الموريتاني، هؤلاء تحولوا من لاعبين اقتصاديين إلى "حراس بوابة" يعرقلون أي مشروع صناعي أو زراعي قد يهدد هيمنتهم. تُوجّه الاستثمارات نحو مشاريع قصيرة الأجل تدر أرباحاً سريعة، تُغذي جيوب فئة قليلة على حساب مستقبل البلاد. تواجه المشاريع عقبات بنيوية تكبلها: - بنية تحتية متدهورة - نقص الطرق الحديثة، وتداخل الصلاحيات، وتباطؤ الجهات الرسمية في إصدار الموافقات.